فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر

The effectiveness of Financial Policy in achieving social justice In Algeria

ا.د مصيطفى عبد اللطيف

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية

جامعة غرداية – الجزائر

amessaitfa@yahoo.fr

ا. زواويد لزهاري

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية

جامعة غرداية – الجزائر

zou.lazhar@yahoo.fr

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تأثير أدواتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التوزيع العادل للدخل ما بين أفراد المجتمع، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى واقع السياسة المالية بالجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق عدالة اجتماعية تتوافق مع إيراداتها ونفقاتها العامة وكذا إبراز تطور الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد منه، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما في ذلك. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تزايد الإنفاق الحكومي بالجزائر عكس توجه الدولة في تحسين المستوى الاجتماعي، وكان للإنفاق العام دورا واضحا في إعادة توزيع الناتج الإجمالي لصالح طبقات المجتمع، كما أن قيم معامل جيني لتوزيع الدخل في الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا نتيجة لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، العدالة الاجتماعية، توزيع الدخل، معامل جيني.

Abstract :

This study aims to highlight the effectiveness of financial policy in the achievement of social justice By the impact of the policy tools on the economic and social variables, particularly the fair distribution of income among members of society, This study has identified the reality of financial policy in Algeria and their effectiveness in achieving social justice compatible with public revenues and expenditures by examining the evolution of government spending and the per capita share of it. The analytical descriptive approach has been followed since it is appropriate in that. The study has come up with a set of results, the most important of which are: The increase in government spending in Algeria reflected the state's tendency to improve the social level, Public expenditure had a clear role in redistributing gross output to the strata of society, and The Gini coefficient of income distribution in Algeria has also improved significantly as a result of the distribution of consumer spending.

key words: Financial Policy, Government Spending, Social Justice, The Distribution of Income, The Gini Coefficient.

JEL Classification : G32, G38.

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من السياسات الاقتصادية العامة التي تؤثر بشكل فعّال على مختلف المتغيرات الاقتصادية، والتي هي بمثابة البرنامج المخطط للدولة الذي تنفذه باستخدام مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية من خلال التأثير على جميع متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بغية الوصول إلى الهدف الأساسي والشامل وهو تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي التي يتبعها أيضا تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي، وكذلك الاستقلال السياسي.

ومن بين أهم أهداف السياسة المالية هو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول وتحقيق التوازن المالي، مع ضرورة ترشيد الإنفاق العام ومنع حالات الهدر والإسراف وتوجيهه نحو مشاريع دعم البنى التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبدأ تحقيق العدالة من خلال الإنفاق العام يتطلب زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تكون للسياسة المالية وبأداة الإنفاق العام الفعالية اللازمة لتحقيق عدالة اجتماعية طموحة؟

فرضية الدراسة:

يمكن للسياسة المالية وباستخدام أداة الإنفاق العام أن يُسهم وبشكل فعّال في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت وتخفيض عدم المساواة ما بين الأفراد إذا ما تم استخدامه بصورة مثلى وجيدة وفق أهداف السياسة المالية المسطرة من قبل الدولة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن السياسة المالية بالجزائر لها القدرة على تحقيق عدالة اجتماعية تتوافق مع إمكانياتها ومواردها المالية وهذا من خلال استخدام أحد أهم أدوات السياسة المالية ألا وهو الإنفاق العام القادر على رفع معدل النمو الاقتصادي وكذا تحقيق عدالة اجتماعية.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل الإجمالي في الجزائر بالاعتماد على السياسة المالية وما ينبع عن ذلك من ضرورة تطوير للمفاهيم والسياسات والتشريعات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف السياسة المالية وأهدافها وخصائصها، والتطرق إلى العدالة الاجتماعية وإبراز فعالية السياسة المالية في تحقيقها، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية التي توفرت لنا والخروج بنتائج وتوصيات.

سنحاول عرض الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تناول الورقة البحثية وفق المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول:** ماهية السياسة المالية
- ✓ **المحور الثاني:** العدالة الاجتماعية ودور السياسة المالية في تحقيقها
- ✓ **المحور الثالث:** دور وفعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق العدالة الاجتماعية

أولا: ماهية السياسة المالية

1. مفهوم وخصائص السياسة المالية

1.1 مفهومها:

تُعرف السياسة المالية على أنها: "منظومة الأدوات والإجراءات والسياسات التي تستخدمها الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتمثل هذه السياسات في سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة، والتي تشكل الأركان الأساسية في الموازنة العامة للدولة"[1]

وتعرف أيضاً: "هي مجموعة من الإجراءات الداعمة والمنفذة والعاملة مع ومن خلال أدوات السياسة المالية كالضرائب، والرسوم والقروض والتمويل بالعجز والإنفاق العام لتحقيق السياسة الاقتصادية العامة" [2]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن السياسة المالية تعمل على تجميع الموارد الوطنية بشكل عادل، ثم توزيعها بالشكل الأمثل بين مختلف الطبقات من جهة والأقاليم من جهة أخرى لتحقيق التنمية المتوازنة بما يتوافق مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

2.1 خصائصها:

تتميز السياسة المالية بعدة خصائص، وهي:[3]

- ✓ أن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تصدرها الدولة على شكل قوانين ومراسيم وقرارات حكومية مالية في إطار ما يخدم مصلحة الدولة المالية؛
- ✓ الدولة هي صاحبة الحق والسلطة في استخدام نفوذها لاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة التي ستفرض على كلا القطاعين العام والخاص؛
- ✓ للسياسة المالية أدوات عديدة منها الضرائب والإنفاق العام والقروض والإعانات التي تستطيع أن تستخدم هذه الوسائل لمعالجة مشكلة ما، كما أن كل فترة أو مرحلة لها أدواتها التي تناسبها؛
- ✓ يجب على الدولة أن تضع سياساتها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي، وعلى سبيل المثال في أوقات الرواج يتطلب زيادة الضرائب، وفي أوقات الركود أو الكساد يتطلب زيادة الإنفاق العام؛
- ✓ تؤثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية كافة حيث نجد أن الضرائب تخفض الدخول بينما الإنفاق العام يولد دخول جديدة؛

2. أنواع وأهداف السياسة المالية

1.2 أنواعها:

- ➢ **سياسة مالية توسعية:** يتم اللجوء إليها عند محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وتتمثل هذه السياسة في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب.
- ➢ **سياسة مالية انكماشية:** تقوم الحكومة بإتباع هذا النوع من السياسات عندما تهدف إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.[4]

2.2 أهدافها:

سنحاول حصر أهداف السياسة المالية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الآتي:

1.2.2 دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دوراً هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ويمكن ردها إلى نوعين أساسيين: أولا

زيادة أو عجز في انفرادها بتحديد الأسعار والأجور في ظل انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج، وتعتمد السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.[5]

2.2.2 دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

تعمل السياسة المالية على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، وتعمل أيضا على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات وتظهر أهمية ذلك في حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز، وحالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.[6]

3.2.2 دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني:

تعمل السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاقي على خفض التفاوت بين توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل من احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.[7]

4.2.2 دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني،وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيق عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، من هنا تتدخل السياسة المالية عن طريق أدواتها لتحقيق هذه الأهداف.[8]

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص أهداف السياسة المالية فيما يلي:[9]

- ✓ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ التأثير على حركة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير على معدلات التضخم أو الانكماش، كما يمكن استخدام الإصدارات النقدية أو التمويل بالعجز لزيادة التوسع في مجال الإنفاق الاستثماري وتطوير معدلات النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، أيضا يمكن للدولة أن تلجأ إلى الحد من نشاطات استثمارية من خلال اللجوء إلى معدلات فائدة عالية أو شرائح ضريبية مرتفعة؛
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أنه إذا لم يكن هناك استخدام عقلاني ومنطقي عادل فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الظلم الاجتماعي بدلا من العدالة الاجتماعية.

3. أدوات السياسة المالية وفعاليتها

1.3 أدواتها:

1.1.3 الضرائب:

تعد الضريبة من أهم الإيرادات التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، بحيث تهدف إلى رفد الخزينة العامة بأكبر نسبة من الإيرادات، كما أنها تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فهي تفرض على الأنشطة الاقتصادية كافة (ما عدا المشروعات التي تعفى من الضريبة بشكل جزئي أو كامل) التي تعمل في الاقتصاد الوطني.

كما أن الضريبة تهدف أيضا إلى تخفيف حدّة التفاوت في مستوى الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، كأن تقوم الدولة مثلا بفرض ضرائب تصاعدية تتناسب مع مستوى الدخول والثروات، التي يملكها الأفراد وإنفاق الأموال المحصلة في مشاريع تخدم الفقراء.[10]

2.1.3 الرسوم:

الرسم يعد أيضا مصدرا إيراديا هاما تعتمد عليه الدولة، وهو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.[11]

3.1.3 الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة، وتعتبر النفقات الاستثمارية جانبا هاما في موازنة الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا كبيرا من من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق و السدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.[12]

4.1.3 القروض العامة:

القرض العام يعرّف على أنه: "استدانة أحد أشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية،...) أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها، وتلجأ الدولة إلى القروض العامة عندما لا تستطيع الإيرادات العادية (أي الضرائب) تغطية النفقات العامة، ولذلك يعتبرها بعض خبراء المالية كبديل عن الضرائب[13].

5.1.3 الإعانات:

هي مساعدة أو دعم يُقدّمان نقدا أو عينا أو على نحو آخر. ولا يتوقع المانح بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض، وتكون الدولة على الأغلب هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، إما فئات اجتماعية معينة

تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعاشي، وإما فروعا اقتصادية معينة، أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات من أجل تطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية.[14]

6.1.3 عجز الموازنة:

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.[15]

2.3 فعاليتها:

تعمل السياسة المالية على دفع وتيرة النمو في أي بلد وهذا من خلال آليات أو سياسات تتمحور عادة حول أربعة محاور رئيسية وهي:[16]

– **ترشيد الإنفاق العام:** ويتحقق هذا الأمر من خلال تطبيق رقابة مالية فعّالة عادة ما تكون الجهاز المركزي للرقابة المالية أو البرلمان في كل دولة وذلك لضمان التقيد بتطبيق السياسات والتعليمات التنفيذية التي تعكس فلسفة السياسة المالية في بلد ما.

– **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام:** مع مراعاة مبادئ عقلانية ومبادئ خاصة في عملية الترشيد في هذا الإنفاق بما يخدم فلسفة الدولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– **لضمان مستوى فعالية معينة للسياسات المالية:** يجب أن يكون هناك هيكل ضريبي يساعد على تنمية الموارد العامة للدولة، كل ذلك يجب أن يتم مع مراعاة المبادئ الأساسية التي تحكم صياغة أي هيكل ضريبي، ألا وهي (العدالة، وفرة الحصيلة، الملائمة مع الهيكل الاقتصادي).

ثانيا: العدالة الاجتماعية ودور السياسة المالية في تحقيقها

1. مفهوم العدالة الاجتماعية وأركانها

1.1 مفهومها:

تستوجب العدالة في نظر دعاة الديمقراطية **المساواة النسبية سعيا منهم لتحقيق العدالة الاجتماعية** التي تضع سقفا لتفاوت الملكية، فلا يملك بعض الأفراد جميع الثروات وأدوات الإنتاج في الوقت الذي يجد فيه الكثيرون قوت يومهم، كما أنهم يستعملون وسائل مختلفة مثل: الضرائب وسن القوانين التي تضبط حيازة الملكية ونقلها

تاركين للأفراد مجالا معقولا من حرية الاختيار، الأمر الذي يستبقي الحافز على العمل لدى الأفراد لتحقيق العدالة في التوزيع الذي يكون فاعلا في تحقيق العدالة الاجتماعية[17].

العدالة الاجتماعية كمفهوم تشير إلى المساواة في تطبيق الأحكام والقوانين على الجميع بالتساوي وفي سبيل تحقيق الصالح العام، وهي تتضمن عدالة توزيعية (توزيع موارد المجتمع على الأفراد- مع مراعاة قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية- التي يحتاجونها بالتساوي)، وعدالة إصلاحية – تصحيحية (تصحيح الضرر الذي يتعرض له الفرد الناجم عن اعتداء على حقوقه من قبل فرد أو جماعة وعبر العدل الذي يشرف عليه القضاة والمحلفون)، وعدالة تبادلية (المساواة والموازنة في القيمة التبادلية أي الأخذ والعطاء بين الأفراد والجماعات والدول)[18].

2.1 أركانها:

1.2.1 حرية التملك: حيث تستند إلى مبدأ الملكية الخاصة في المجتمع الرأسمالي وذلك بتملك جميع عناصر الإنتاج بشكل غير محدود، وهي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة ولا يمكن الخروج عنها إلا بحكم استثنائي.

2.2.1 حرية الاستغلال: بحيث يزود الفرد بالحرية في مجال استغلال ماله وتهيئته ويستبعد من طريقه التدخل الخارجي من جانب الدولة وغيرها.

3.2.1 حرية الاستهلاك: حيث أنها تضمن للفرد حرية الاستهلاك، فلكل شخص الحرية في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلع التي يستهلكها، ولا يمنع عن ذلك قيام الدولة أحيانا بتحريم استهلاك بعض لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة[19].

2. أنواع العدالة الاجتماعية

يمكن القول أن دافع العدالة اتخذ أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التاريخ البشري:[20]

1.2 عدالة الحاجات (العدالة الماركسية): يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أسس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحا، بصرف النظر عن مدخلاتهم وأدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ.

2.2 عدالة التكافؤ: تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة، إذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي (الفرد من أجل الجميع والجميع من أجل الفرد).

3.2 عدالة الإنصاف: تبرز في مواقف الاعتماد المتبادل، كما في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

4.2 عدالة القانون: تعني أن العدالة ليست أكثر أو أقل مما يقرره ممثلوا السلطة القانونية للمجتمع، ويمكن توظيف الأسس التي تقوم عليها أشكال العدالة الثلاثة السابقة في تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها، ولكن ما أن يُسن القانون حتى يُصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد في موقف معين، بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته ومدخلاته وآرائه.

3. دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل

يميز عادة بين التوزيع الوظيفي للدخل الذي هو عملية توزيع أو قسمة عائد النشاط الاقتصادي على عناصر الإنتاج التي شاركت فيه، وبين إعادة توزيع الدخل أو الثروة التي هي عملية سحب جزء من الدخول والثروات المكتسبة عبر التوزيع الوظيفي وإعادة دفعها إلى فئات أخرى، حسب اعتبارات اجتماعية وإنسانية غير وظيفية[21]، والأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تُنظم في مجموعات ثلاثة:

1.3 تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:

في بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى وضع حد أدنى للأجور، أو تحديد الأسعار على السلع (التسعير الجبري) أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية لمحدودي الدخل أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية[22].

2.3 إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات بأن تعيد توزيع ملكية الثروة، بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية، حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين: فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أن تنقص بالتالي من درجة تركز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على نمط الاستهلاك.[23]

3.3 تكييف نمط ملكية الموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل[24].

4. أثر أدوات السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الإجمالي

1.4 أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل الإجمالي:

لا يقتصر أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل الإجمالي على طبيعة المنفعة العامة، بل أيضا على مصدر تمويل هذه المنفعة، فلتحقيق إعادة توزيع الدخل الإجمالي بين أفراد طبقات المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقات الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخول المنخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات نقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، الإعانات المدرسية والصحية...)، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية ليست إلا زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريق غير مباشر.[25]

2.4 أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل:

تلجأ الدولة إلى سياستها الضريبية والتي تعد أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل بها لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني[26].

ثالثا: دور وفعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق العدالة الاجتماعية

1. السياسة المالية بالجزائر للفترة 2002– 2016:

ساهمت السياسة المالية التنموية التي انتهجتها الجزائر ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعلّ من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 3.02

مليار دولار سنة 2015، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت على سبيل المثال نسبة 5.3% سنة 2010 ونسبة 4.1% سنة 2014، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف مقارنة بسنة 2003، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2013 نسبة 9.8%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 3.3% سنة 2013 و 2.9% سنة 2014[27]، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 01: "بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2002-2016"

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	المديونية الخارجية (مليار دولار)
2002	4.1	25.9	1.41	22.828
2003	6.8	23.71	2.58	23.523
2004	5.2	17.7	3.56	22.158
2005	5.1	15.26	1.64	16.839
2006	1.8	12.3	1.8	5.583
2007	4.6	11.8	4.6	4.889
2008	5.1	12.1	3.4	4.585
2009	4.7	11.3	5.1	3.913
2010	5.3	11.7	4.7	3.607
2011	2.8	9.8	4.5	4.41
2012	2.6	11	8.9	3.69
2013	3.1	9.8	3.3	3.39
2014	4.1	10.6	2.9	3.73
2015	3.9	11.2	4.8	3.02
2016	3.6	10.5	5.9	3.84

المصدر: 1- بيبي يوسف، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000- 2010**، أطروحة دكتوراه، غ. منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 116.

2- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص: 164
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

3-http://www.fao.org/gender-landrights-database/country-profiles/listcountries/general/introduction/ar، تاريخ الإطلاع: 2018/30/01

4- بيانات البنك الدولي، تاريخ الإطلاع: 2018/03/03، متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا انخفاض وارتفاع بعض المؤشرات الاقتصادية، فبالنسبة لمعدل النمو نلحظ أنه انخفض إلى حدود 3.6% سنة 2016 نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني بأزمة انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 وكون الاقتصاد ريعي يعتمد على النفط بدرجة أولى ولغياب التنويع فيه، كما نلحظ أيضا انخفاض طفيف

لنسبة البطالة عند حدود 10.5% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وهذا نتيجة توجه الدولة وعزمها في مواصلة تشجيع سياسات التشغيل رغم الاختلالات التي شهدتها منذ عقود، وبخصوص معدل التضخم نلحظ أيضا معاودة ارتفاعه في حدود 5.9% سنة 2016 نتيجة تذبذب وانخفاض في قيمة الدينار من جهة، وارتفاع المستوى العام للأسعار كانعكاس لتأثيرات الأزمة التي مست الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، في حين نلحظ أيضا ارتفاع المديونية الخارجية بقيمة 3.84 مليار دولار سنة 2016 مقارنة بالسنة التي قبلها والسبب ربما يعود في ذلك إلى العجز المسجل في ميزان المدفوعات على المستوى الداخلي نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى).

2. التفاوت في توزيع الدخول وقيم جيني في الجزائر لسنوات مختارة

1.2 التفاوت في توزيع الدخول:

إن معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل تؤكد أن الكسب من العمل يشكل النسبة الكبيرة من العوامل المكونة للدخل وتقدر هذه النسبة بما يقارب 80%، لذا فحتى لو تم توزيع دخل الممتلكات بالتساوي بين الأفراد فإن هناك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة والذي يعتمد بدوره على عدة عوامل تسبب هذا التفاوت في توزيع الدخل وهي كالآتي:[28]

1.1.2 الاختلاف في القدرات والمهارات:

يختلف الناس في قدراتهم الذهنية والبدنية اختلافا كبيرا، إلا أن تلك الفوارق الشخصية لا تساعد كثيرا في تفسير أسباب تشتت الدخل، وإنما تفسر قدر ضئيل نسبيا من أسباب الفرق في الكسب من العمل.

2.1.2 كثافة العمل:

يختلف الأفراد في كثافة عملهم بشكل كبير، فقد يسجل شخص جهد 70 ساعة عمل في الأسبوع لا يأخذ خلالها إجازة ويحاول أن يؤجل موعد تقاعده، وشخص آخر قد لا يعمل إلا ما يكفي لتلبية ضروريات الحياة، وسيكون الفرق في الدخل واضح بسبب الفارق في جهود العمل، وهنا لا يمكن أن يدعي أي شخص بأن الفرص الاقتصادية لم تكن متساوية.

3.1.2 الوظائف:

وهي من المصادر المهمة لعدم المساواة في الدخل، حيث نجد أنه عند أدنى سلم للدخل يستقر أصحاب الأعمال البسيطة، وفي القمة نجد الاختصاصيين من أصحاب الدخل العالي.

4.1.2 عوامل أخرى:

إن الاستبعاد والتمييز من مهن معينة قد يلعب دورا مهما في إبقاء أجور النساء والعديد من الأقليات بمستوى منخفض، كما أن للحياة العائلية والخبرات الاجتماعية التي يكتسبها الأطفال تأثيرا كبيرا على ما يكسبونه فيما بعد، فأولاد العائلات الميسورة لا يبدؤون حياتهم غالبا متقدمين على أبناء الفقراء، لكنهم يستفيدون من محيطهم في كل مرحلة يخطونها.

2.2 مؤشر جيني وقيمه في الجزائر لسنوات مختارة:

يعتبر هذا المعامل من أكثر الطرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط المساواة فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز وخط التساوي، التي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق، وقيمته تتغير بين الصفر(تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخول) أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول، والقيمة واحد التي تعني عدم المساواة الكاملة، أي أن فرد واحد يحصل على كل الدخل في المجتمع. كلما كان توزيع الدخل غير متساوٍ، فإن لورنز يبتعد عن خط التوزيع المتساوي ويزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع وينخفض بانخفاضه.[29]

ويعبر عنه الأخصائيون بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، ويعطى بالعلاقة التالية:[30]

$$G = 1/(2n^2 . u)\sum \sum [Yi - Yj]$$

حيث: G: معامل جيني، n: عدد أفراد المجتمع، U: الدخل المتوسط، Y_j، Y_i: مداخيل الأفراد i وj على التوالي.

والشكل التالي يوضح منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل:

الشكل 01: "منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل"

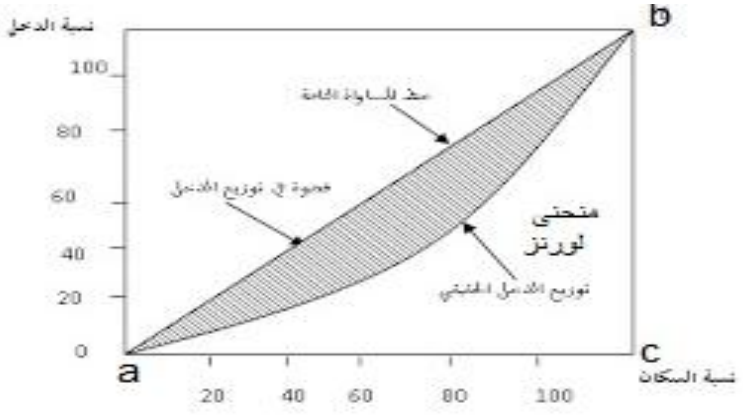

المصدر: أشرف بن خليل سكيك، **محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غ. منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص: 32.

ويمكننا استعراض قيم جيني في الجزائر لسنوات مختارة من خلال الجدول التالي:

جدول 02: "تطور قيم معامل جيني لتوزيع الدخل في الجزائر لسنوات مختارة"

السنوات	قيم معامل جيني
1988 (%)	40.14
1990 (%)	39.1
1995 (%)	35.33
2000 (%)	36.90
2003 (%)	35.5
2011 (%)	27.7
2013 (%)	35.33

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: 1- وليد عبد مولاه، سياسات العدالة الاجتماعية، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 110، 2012، ص:07.

2- بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2010، صندوق النقد العربي، 2010.

3- https://fibladi.com/dz/ar/business/item/782130، تاريخ الإطلاع: 2018/02/20

يتضح من الجدول أعلاه أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني قد سجلت تحسنا بالجزائر، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، حيث نلحظ أن معدل التغير السنوي (من 1990 إلى 2000) بلغ حوالي 1.1 في المائة (تحديدا -1.07)، وهو انخفاض يعتد به. كما نلحظ أيضا أن معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل في الجزائر سنة 2011 قد شهد تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة 1990- 2003، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حرص الحكومة الجزائرية في سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بالموازاة مع أهدفها خلال تلك الفترة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

3. تطور الإنفاق الحكومي بالجزائر ومعدلات النمو الاقتصادي

للتعرف على تطور وتحليل كل من قيم الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2005- 2016) نستعين بالجدول التالي:

جدول 03: "تطور نمو الناتج المحلي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة (2005– 2016)"

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي الإجمالي	نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي %	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج
2005	7.562,00	2.052,04	8.47	5.90	27.13
2006	8.514,80	2.454,39	19.61	1.70	28.82
2007	9.366,60	3.114,24	26.88	3.40	33.24
2008	11.077,10	4.190,66	34.56	2.00	37.83
2009	10.006,80	4.220,96	0.72	1.70	42.18
2010	12.034,40	4.439,85	5.19	3.60	36.89
2011	14.481,00	5.853,48	31.84	2.59	40.42
2012	16.233,84	7.245,47	23.78	3.29	44.63
2013	16.647,9	6.024,1	16.86-	2.80	36.18
2014	17.228,6	6.995,7	16.13	3.80	40.6
2015	16.702,1	7.656,3	9.44	3.70	45.84
2016	17.406,8	7.383,6	3.56-	3.30	42.41

المصدر: - ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990- 2012، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص:03.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص ص: 146، 147

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

انطلاقا من سنة 2014 دخلت الجزائر في مرحلة السير في طريق النضوج، وهذا من خلال انخفاض الإنفاق الحكومي الاستثماري تاركا المجال للقطاع الخاص، حيث ينصب اهتمام الدولة على الإنفاق على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الجزائر نلاحظ أنها تعيش في المرحلة الانتقالية من – مرحلة ما قبل الانطلاق– التي بدأتها عقب استكمال برنامج الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي والمنتهية سنة 1998 وتميزت هذه المرحلة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، خاصة على البنية التحتية بغية توفير المناخ للقطاع الخاص إلى مرحلة السير في طريق النضوج والتي تتميز بزيادة استثمار القطاع الخاص والذي يكون مكملا لاستثمار القطاع الحكومي، وما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه أن الإنفاق الحكومي عرف ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة عدا سنة 2013 وهذا نتيجة البرامج الاستثمارية المسطرة من قبل الدولة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، وشهدت هذه الفترة المدروسة انخفاض معدلات التضخم والبطالة. في حين نلحظ أيضا في سنة 2016 انخفاض قيمة الإنفاق الحكومي وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني بأزمة انهيار أسعار النفط، ما استوجب ترشيد الإنفاق العام وإتباع سياسة التقشف من قبل الحكومة.[31]

كما استعاد الإنفاق الحكومي اتجاهه المتزايد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة للبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الحكومة للفترة 2001 – 2009، وكذا للفترة 2010 – 2015.

4. نصيب الفرد من الدخل الإجمالي

استفادت الجزائر من ارتباطها بالعولمة، وخاصة بعد الطفرة النفطية الثانية التي صاحبت الارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية عام 2008، بحيث نما الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 56.76 مليار دولار أمريكي عام 2002 ليصل إلى 214 مليار دولار عام 2014، ونما متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 8.61 ألف دولار سنويا عام 2002 ليصل إلى 16.170 ألف دولار عام 2016، ورافق ذلك تحسنا كبيرا في مستوى المعيشة لغالبية الأسر والأفراد وهذا نتيجة البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة، رغم أزمة انهيار أسعار النفط التي مست الاقتصاد الوطني منذ جوان 2014، إلا أن متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم ينخفض وهذا نتيجة توسع النشاط الاقتصادي والقيام بمشروعات جديدة، رغم أن هذا المؤشر لا يعكس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد، إلا أنه يستخدم في قياس مستوى الرفاهية الاجتماعية لمواطني الدولة، فارتفاع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو.

والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في الجزائر خلال فترة 12 سنة من 2002 وإلى غاية 2016.

الجدول 04: "نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2002– 2016)"

الوحدة: بالدولار الدولي

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن.م.إ	56.76	67.86	85.32	103.19	117.03	134.98	171	137.21
ن.ف.ن.م.إ	8.610	9.320	9.810	10.540	10.970	11.760	12.110	12.170
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
ن.م.إ	161.21	199.1	204.33	210.18	214	164.8	156.08	
ن.ف.ن.م.إ	12.630	12.900	13.280	13.480	15.218	15.674	16.170	

المصدر: 1- البيانات المالية للبنك الدولي، تاريخ التصفح: 2018/02/20، متاح على الرابط التالي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD?page=2
2- http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp، تاريخ التصفح: 2018/02/20.

حيث:

ن. م. إ : الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار).

ن. ف. ن. م. إ : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار).

الاستنتاجات والتوصيات:

أ– الاستنتاجات:

من خلال ما تم تناوله سابقا، نقترح مجموعة من الاستنتاجات، وهي كما يلي:

1- ساهمت السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة اعتبارا من سنة 2001 في توزيع الناتج الإجمالي بشكل فعّال نتيجة توفر الموارد المالية والخطط التي برمجت لذلك؛

2- كان للإنفاق العام دورا فعّالا في إعادة توزيع الناتج الإجمالي لصالح طبقات المجتمع، ما انعكس على تحسن مستوى المعيشة لغالبية الأسر وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بمعدلات معتبرة يُعتد بها؛

3- قيم معامل جيني لتوزيع الدخل في الجزائر سجلت تحسنا ملحوظا ما يعني انخفاض درجة عدم المساواة بين مختلف الفئات في المجتمع وبقيم يُعتد بها، نتيجة لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي؛

4- ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي طيلة فترة الدراسة نتيجة للبرامج الاستثمارية المسطرة من قبل الدولة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، ما انعكس على الجانب الاجتماعي للأفراد وانخفاض معدلات التضخم والبطالة.

ب- التوصيات:

في ضوء ما تم تناوله في هذا الموضوع، نقترح جملة من التوصيات:

1- ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي وتحفيزه بشكل أكثر فعالية لرفع المستوى المعيشي لأصحاب الدخول المنخفضة وبالتالي تخفيض معدلات الفقر؛

2- زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة، بحيث تسمح بتحسين العدالة التوزيعية ما بين الأسر والأفراد؛

3- ضرورة إجراء مسح دقيق وشامل للإنفاق وكذا الاستهلاك في الدولة، كونه مؤشر هام عن مستوى المعيشة؛

4- الاهتمام بتشجيع الاستثمار الكلي وخلق الفرص الاستثمارية، لاسيما الخاصة لما لها القدرة على استيعاب الطاقات الشبابية في التشغيل وبالتالي خلق فرص عمل من شأنها تخفيض معدلات التفاوت ما بين طبقات المجتمع؛

5- ضرورة التركيز على المشاريع التطويرية كونها أداة فعالة تسمح بزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل؛

6- يجب الاستفادة من نظام توزيع الثروة في الإسلام في معالجة التفاوت.

الهوامش والمراجع المستخدمة:

[1] محمد الأفندي، **اتجاهات السياسة المالية والنقدية في اليمن (الفترة 2003-2006)** ، تاريخ التصفح: 2016/02/23، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.alafndi2009.co.vu/2015/09/2003-2006.html

[2] قحطان السيوفي، **السياسة المالية في سورية (أدواتها- ودورها الاقتصادي)**، وزارة الثقافة، دمشق، ص: 238.

[3] سماح نبيل النجار، **دور السياسة المالية السائدة في المناطق الفلسطينية في إعادة توزيع الدخل المحلي**، مذكرة ماجستير، غ. منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص: 13.

[4] سلام سميسم، **سياسات الاقتصاد الكلي...ما هي؟ وماذا تشمل؟ السياسة المالية..**، تاريخ التصفح: 2016/02/26، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://burathanews.com/news/180496.html

[5] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، رسالة ماجستير، غ. منشورة، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص: 100،101.

[6] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990–2004**، أطروحة دكتوراه، غ. منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 83، 84.

[7] نفس المرجع، ص: 89.

[8] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[9] فادي فرعان، **مفهوم وماهية السياسة المالية**، محاضرة 1 في الاقتصاد المالي والنقدي، سوريا، تاريخ التصفح: 2016/02/26، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://documents.tips/documents/-55720859497959fc0b8bca43.html

[10] شيرين عدنان جديد، **فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية**، رسالة ماجستير، غ. منشورة، الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين – سوريا،2010، ص ص: 22، 23.

[11] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 161.

[12] أحمد محمد صالح جلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية– دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)**، رسالة ماجستير، غ. منشورة، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 67، 68.

[13] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص: 78.

[14] حسين ياسين وقاف، **الأدوات الرئيسة للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد والتخطيط، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص: 53.

[15] هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص: 16.

[16] فادي فرعان، **فعالية السياسة المالية**، محاضرة 3 في الاقتصاد المالي والنقدي، سوريا، تاريخ التصفح: 2016/02/26، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.docfoc.com/-55720859497959fc0b8bca42

[17] إبراهيم محمد جميل علي يدك، **العدالة الاجتماعية في قانوني ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004 والأردني رقم (25) لسنة 1964– دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، غ. منشورة، جامعة النجاح الوطنية بنابلس – فلسطين، 2006، ص: 40.

[18] سلام كبة، **العدالة الاجتماعية المفهوم والكوابح والمعالجات –العراق نموذجا**، تاريخ التصفح: 2016/02/24، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/22136-1-4

[19] محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، ط20، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 1987، ص ص: 240، 241.

[20] فارس كمال نظمي، **مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي (من حمورابي إلى ماركس)**، الحوار المتمدن، العدد 1671، 2006، تاريخ التصفح: 2016/02/24، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75400

[21] عبد الجبار حمد عبيد السّبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 273.

[22] محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، سوريا، 2013، ص: 38.

[23] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 208.

[24] دغمان زوبير، **حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص: 315.

[25] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غ. منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص: 39.

[26] نفس المرجع، ص: 95.

[27] شيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، **المؤتمر السنوي 16 لمنتدى البحوث الاقتصادية**، القاهرة- مصر،2009، ص: 08. [بتصرف]

[28] وزارة المالية بجمهورية العراق، **البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق**، تاريخ التصفح: 2016/02/24، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.mof.gov.iq/pages/MOFResearchAndStudies.aspx

[29] Paul Spicker Et. al, **Poverty AN International Glossary**, 2nd ed, Zed books Ltd, New York, 2007, PP:87-88.

[30] وهيبة سراج، أسماء ناويس، **التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص: 70.

[31] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص ص: 280- 282. [بتصرف]